

Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 آذار/مارس 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، ولاحقاً لرسائلنا ذات الصلة بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية، أود أن أنقل إليكم ما يلي:

استمراراً لانتهاكاتها الصارخة لسيادة الأراضي السورية ولاتفاق فصل القوات لعام 1974، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي الساعة 00:42 من يوم 17 آذار/مارس 2024 عدواناً جويّاً من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً عدداً من النقاط في المنطقة الجنوبية، مما أدى إلى خسائر مادية.

وحذرت حكومة الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً من الانتهاكات الفاضحة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأعراف والقوانين الدولية، ومن محاولاتها الحثيثة لتفجير المنطقة وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، ومن ممارستها المعتادة لسياساتها اللإنسانية والعدوانية المبنية على تدمير دول المنطقة وتخريبها من خلال استهدافها المستمر لها ودعم ونشر الإرهاب. وتقوم القوة القائمة بالاحتلال، "إسرائيل"، باستهداف أراضي الجمهورية العربية السورية بشكل دائم من اتجاه الجولان السوري المحتل، ضارباً عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني، وممعنةً في عدم اكتراثها الكامل بأرواح المدنيين وبالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، ومؤكدة على الطبيعة الإجرامية والوحشية لهذا الكيان القائم على المجازر الجماعية ومنطق الفصل العنصري الذي يعود للقرن الوسطى.

وتدعو الجمهورية العربية السورية مجدداً الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحمل مسؤولياتها في وضع حد لأعمال العدوان والاحتلال والجرائم الإسرائيلية الممنهجة، وتؤكد على ضرورة وضع كافة القرارات الأممية ذات الصلة، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، موضع التطبيق وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري، وضمّان انسحابه منها حتى خط الرابع من حزيران لعام 1967، كما تؤكد سورية مجدداً على حقها الراسخ في الدفاع عن سيادتها وتحرير أرضها المحتلة بكافة الوسائل المشروعة التي يضمنها القانون الدولي.



وأمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قصي الضحاك

المندوب الدائم

السفير
